

عملية نقل وتجارة السلاح إلى أفريقيا يمكن أن تكون مبهمة: لماذا يعتبر هذا الأمر خطيراً؟

نيكولاس فلوركين وعلاء الترتير

7 شباط/فبراير 2022

إيوليك، وهي سفينة شحن ترفع علم غيانا، تم احتجازها بالفعل في ميناء العاصمة السنغالية دكار بسبب تصاريح "غير متسقة". حيث قامت السلطات في الدولة الواقعة في غرب إفريقيا بتفتيش السفينة، وصادرت [ثلاث حاويات](#) من الذخيرة [إيطالية الصنع](#)، والتي تقدر قيمتها بخمسة ملايين دولار. ووفقاً [للروايات الأولية](#)، فقد صرحت سلطات الموانئ في [لا سيبتسيا](#) بالشحنة التي قيل إنها كانت متجهة إلى جمهورية الدومينيكان. لكن حتى وقت كتابة هذا المقال، لم يتضح سبب توقف السفينة بشكل غير متوقع في دكار، مما دفع منظمات المجتمع المدني إلى [المطالبة بمزيد من الشفافية](#) بشأن عمليات النقل. إذ تسلط الشحنة الضوء على حقيقة أن التجارة الدولية للأسلحة الصغيرة يكتنفها الغموض. ولا تسجل الإحصاءات المتاحة جميع عمليات النقل الفعلية (على عكس المبلغ بها والمصرح عنها)؛ غير أنه من المهم توفر هذه الإحصاءات القادرة على قياس نطاق هذه التجارة للأسلحة. وتحتفظ منظمنا، [مسح الأسلحة الصغيرة](#)، بقاعدة بيانات حول شفافية عمليات نقل وتجارة الأسلحة الصغيرة العالمية المصرح بها وهي بمثابة [مقياس الشفافية في تجارة الأسلحة الصغيرة](#). وبدأ المقياس عمله في عام 2003، ويقدم تحديثات سنوية على تقارير الدول بشأن تصدير الأسلحة. ويعتبر هذا المقياس وسيلة لتقييم شفافية الجهات المصدرة الرئيسية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها وملحقاتها وذخائرها حول العالم.

تجارة تفتقر للشفافية

كشف [إصدار عام 2021](#) من مقياس الشفافية في تجارة الأسلحة الصغيرة أن 50 جهة مصدرة تمت مراجعة وتقييم بياناتها في التقرير قد حصلت بالمتوسط على 12.61 نقطة من أصل 25 ممكنة. وفي حين ارتفعت هذه النتيجة بشكل هامشي مقارنة بعام 2020، إلا أنها لا تزال منخفضة. وهي تُظهر أن المجتمع الدولي لا يزال أمامه طريق طويل ليقطعه في مجال تعزيز الانفتاح والشفافية في تجارة الأسلحة. كما أن جودة البيانات المتعلقة بتجارة الأسلحة الصغيرة في أفريقيا ليست استثناء؛ حيث تعتبر المعلومات المتعلقة بنقل الذخيرة إلى القارة شحيحة على وجه الخصوص.

إذ أظهر تحليل الاتجاهات لعام 2020 حول تجارة الأسلحة الصغيرة العالمية المصرح بها، [تحديث التجارة لعام 2020: نظرة على عمليات نقل الذخيرة إلى إفريقيا](#)، أن قيمة واردات الذخيرة إلى أفريقيا بلغت 97.7 مليون دولار أمريكي في عام 2017، أو ما يعادل 42٪ من إجمالي واردات القارة من الأسلحة الصغيرة. وهذه ليست الصورة الكاملة، حيث يصعب بشكل خاص تقييم نطاق التجارة الناشئة من الجهات المصدرة الأقل شفافية. [وتكشف الأبحاث الميدانية](#) حول الذخيرة المستخدمة في مناطق النزاع وسجلات التصدير التي جمعتها الكيانات التجارية، أن نطاق عمليات نقل الذخيرة أوسع بكثير مما أفادت به الدول الأفريقية وشركاؤها التجاريون.

من أسلحة مصرح بها إلى أسلحة محولة المسار

يوضح [تحديث مقياس الشفافية في تجارة الأسلحة الصغيرة لعام 2020](#) أيضاً بعض الطرق التي يمكن من خلالها أن ينتهي بها المطاف بعمليات النقل المصرح بها في أيدي الجماعات المسلحة غير المصرح بها أو المرخص لها. ويمكن أن يحدث "تحويل المسار" للأسلحة عندما يشارك المستخدمون النهائيون المعلنون في عمليات إعادة النقل غير المصرح بها. وغالباً ما تكون هناك حالات تمكنت فيها الجماعات المسلحة والمجرمون من الاستيلاء على المخزونات الوطنية أو الاستيلاء على الأسلحة في ساحة المعركة، وأحياناً الاستيلاء عليها بعد وقت قصير من تسليمها إلى أجهزة الدولة.

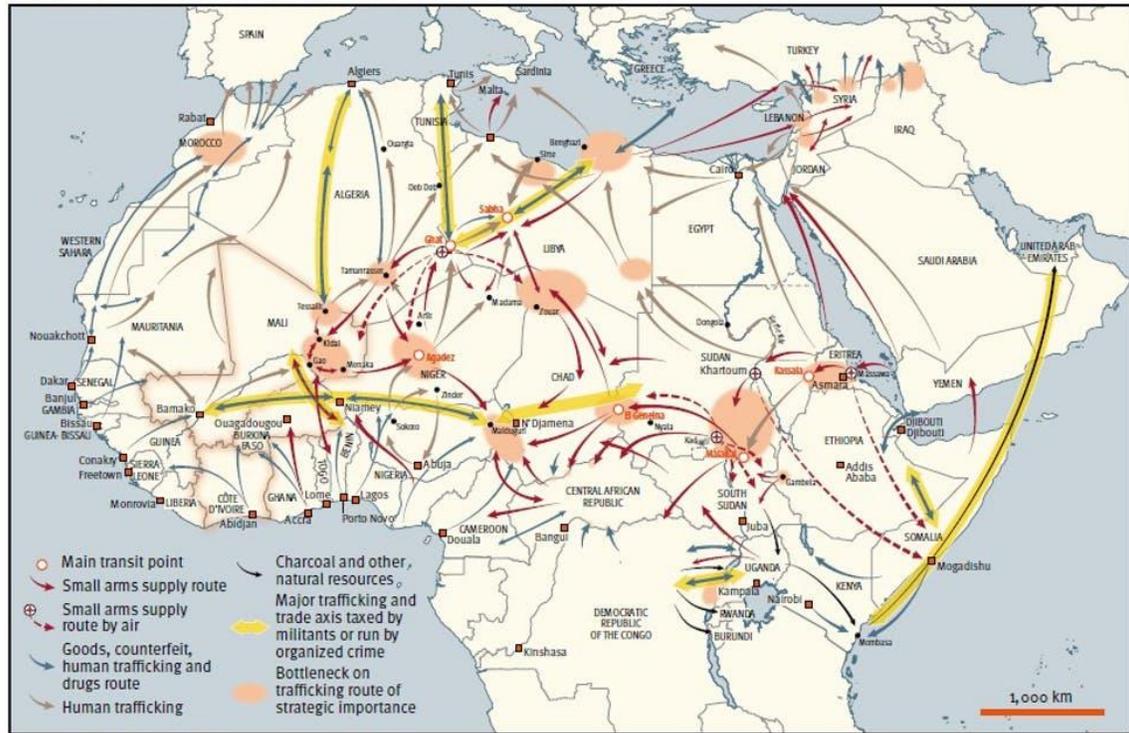
فعلى سبيل المثال، في عام 2014، وثّق فريق خبراء الأمم المتحدة الذي يراقب حظر الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية وجود ذخيرة مدفع رشاش ثقيل تحمل علامات تتوافق مع جهة تصنيع صينية في مخابئ أسلحة الجماعات المسلحة في محافظة كيفو الشمالية. وفي [تقريره لعام 2015](#)، أكد فريق الخبراء للأمم المتحدة أن هذه الذخيرة كانت في الأصل جزء من عملية تسليم تمت في عام 2012 لذخيرة من عيار 12.7 × 108 ملم من الصين إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم تتسم عملية النقل بالشفافية من حيث أنه لم يتم إخطار لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة بها. ولذلك، فقد انتهكت إجراءات الاستثناء المنصوص عليها بموجب حظر توريد الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتوضح هذه الحالة مدى السرعة - في أقل من عامين - التي يمكن فيها تحويل مسار عمليات نقل الذخيرة غير المبلغ عنها إلى المجال غير المشروع.

الآثار المزعجة للاستقرار

تغذي التدفقات الجديدة غير المشروعة للأسلحة والذخيرة شبكات التهريب القائمة، والتي تساهم في تأجيج الصراع وعدم الاستقرار في غرب أفريقيا بعدة طرق. فعلى سبيل المثال، [وثقت أبحاث مسح الأسلحة الصغيرة](#) في المثلث الحدودي بين بوركينافاسو وكوت ديفوار ومالي زيادة في أنشطة التهريب والاتجار بسبب الطلب المحلي المتزايد على السلع والأسلحة النارية غير المشروعة. ويتغذى هذا الطلب على اللصوبية، وحاجة المجتمعات للدفاع عن النفس، واعتماد الصيادين التقليديين على الأسلحة النارية، وعمليات تعدين الذهب الحرفي وصغير النطاق. وتشكل التجارة المتنامية تحدياً لقدرة الدول على مراقبة حدودها والسيطرة عليها. وسعت العديد من الحكومات في المنطقة إلى احتواء حالة انعدام الأمن والاستجابة لها من خلال زيادة اعتمادها على مجموعات الدفاع عن النفس المحلية لتوفير الحماية للمجتمع. ويثير هذا الأمر مخاوف بشأن خطر الاستخدام المفرط للقوة، والعقوبات القاسية، أو حتى عمليات القتل خارج نطاق القانون.

الخارطة 3: طرق التهريب في غرب أفريقيا وشبه الصحراء الأفريقية

Map 3 West African and trans-Saharan trafficking routes



Source: Adapted from ECFR (2019)

تمتد طرق التهريب الإقليمية أيضًا إلى ما وراء الحدود المحلية، وترتبط خليج غينيا بالصحراء الأفريقية في الشمال وبوسط وشرق أفريقيا (راجع الخريطة أعلاه). وتقع بعض مراكز التهريب والاتجار الرئيسية في منطقة الصحراء والساحل، والتي تأثرت بشكل خاص بالنزاع وهجمات الجماعات المسلحة البارزة المدرجة على قوائم الإرهاب. كما أن الاستجابات التي تركز على الأمن للتصدي لهذه التهديدات أظهرت قصورها، حيث تميل إلى التأثير على سبل عيش المجتمعات المحلية التي تعتمد على التجارة غير الرسمية عبر الحدود، إضافة إلى أنها تجازف [باغراء المهربين](#) للانخراط في التهريب وأنشطة أخرى غير مشروعة لكسب لقمة العيش.

وفي حين أن الروابط المحددة بين تهريب الأسلحة وانعدام الأمن معقدة ومحددة السياق، فمن الواضح أن عمليات النقل غير المشروعة إلى أفريقيا يمكن أن تصل بسرعة إلى البلدان والمناطق المتضررة من انعدام الأمن والعنف المسلح. وتحقيق المزيد من الشفافية في تجارة الأسلحة الصغيرة والذخيرة من شأنه أن يعزز مراقبة التجارة الشرعية القانونية لتكون بصورة أفضل وأكثر استقلالية. وهذا بالتالي من شأنه أن يساهم في منع تحويل مسار الأسلحة إلى المستخدمين غير المصرح لهم والمهربين.

المؤلفون

د. نيكولاس فلوركين: رئيس دائرة البيانات والتحليلات وباحث رئيسي في مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، جنيف، سويسرا.

د. علاء الترتير: باحث رئيسي ومنسق مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا في مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، جنيف، سويسرا.

ساهمت إميلييا دونجل، منسقة الاتصالات والمحرة الرئيسية في مسح الأسلحة الصغيرة، في كتابة هذا المقال.

نشر هذا المقال أصلاً باللغتين [الإنجليزية](#) و [الفرنسية](#) على موقع [The Conversation](#) بتاريخ 7 شباط /فبراير 2022

THE CONVERSATION

Academic rigour, journalistic flair